موجودة فيهما في الجمل ولا ينافي قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح في انه
لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتي هو
الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك لها جمعت بين
الامرين تزيين وتنضيد فتبين على ان المقصود الذاتي بايقاع القول
الجملة الثانية ولهذا خصص ع ق عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل
لها كما يعلم بمراجعته فتامل منصفا ثم رايت في كلام سم ما يؤيد ما قلنا
حيث قال في حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد ما لا محل له لا يتصور
فيه القصد بالنسبة ما نصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التاكيد في الجمل
التي لا محل لها على انه قد يبحث فيه هنا فانه يمكن ان يراد بالنسبة ما يشمل
الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لا محل لها بان يكون المقصود
بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع
التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا ان يقال لما كان
الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير
الش على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا اي
التمييز بالامرين معا لا يتحقق الخ فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له
محل فقوله لا سيما التي الخ اي فانها لم يوجد فيها الامران معا ولا احدهما
وكتب ايضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التاكيد المعتبر في الجمل
لا بد ان يكون لفظه عين لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجمل تكريرها
وح لا يتميز احدهما عن الاخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من
الاعراب لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس
ومن الغريب ان اهل هذا الفن لم يذكروا من اقسام كمال الاتصال
ان تكون الثانية صريحة في تاكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد
قام زيد مع انها اجدر بان يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها
وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس
المؤكد فكانهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام سم قدمناه
فانظره لا سيما التي ليس لها محل من الاعراب فانه لا يتصور فيها
ان تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى

وشي

٤٤

وشيء لقصد حتى تجعل الثانية بدلا عن الاولى في ذلك اي بين عدم
الاقامة اي الذي هو مدلول الثانية وقوله والارتحال اي الذي هو
مدلول الاولى والكلام الجواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه
مع ما فيه عند قوله ارسوا نزاولها فراجعه وكتب ايضا قوله والكلام
في ان الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله ارسوا
لان الجملة الاولى هي الثانية بدلا وقد تقرر ان البدل على نية تكرار العامل
فالمراد في الجملة الثانية وهي قوله لا تقيمن عندنا تقديره اقول له
لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول ومقوله بدل من جملة اقول له ارحل
لا من مقولها كما ذكروه وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما مما نحن
فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المص بانه
بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه سم وانما قال في المثالين ان
الثانية اوفى لا عبارة ع ق وفهم من قوله اوفى ان الاولى في القسمين
اعني بدل البعض وبدل الاشتمال وافية ايضا لكن الثانية اوفى اما
القسم الاول فظاهر لان الاولى دخلت على المذكور بالعموم وانما
فاتتها الثانية بالخصوص واما في القسم الثاني فلما اشرنا اليه من
ان افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ
واف لكن الثانية وهي لا تقيمن اوفى وهذا يقتضي ان المص لم
يمثل لغير الوافية والاولى حمل الكلام على ما قررنا اولا من ان غير
الوافية هي التي اعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد
الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وان التي هي
كغير الوافية هي التي اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره في الجمل
لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم
وذلك لان المصدوق اكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله
اوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفا المقصود
في الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا اولى لان غير الوافية
هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير الوافية
كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره التمثيل ليس لغير الوافية

Copyright © King Saud University